

تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا- دراسة حالة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا - "COMESA"

د. مسعـودي محمـد*

- جـــامعـة أدرار - الجزائر

الملخص:

ينطوي التكامل الإقتصادي على مزايا إضافية، ترتبط أساساً بـــ : إسـتحداث أنشـطة تجاريـة جديـدة، الحصول على التمويل اللازم، وكذا إمكانية الإستفادة من بعض التطورات التكنولوجية. غـير أن الهـدف الأساسي للتكامل الإقتصادي يرتبط بتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية بالشكل الـذي يمكننا من تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة والحد من مشكلة الفقر.

ويتناول هذا المقال بالتحليل، أحـد تجـارب التكامـل الإقتصـادي عـلى الصـعيد الإفريقـي والمرتبطـة بتكتل بلدان شرق وجنوب إفريقيا في إطار مجموعة C.O.M.E.S.A ؛ حيث سنعمل على تبيان آليـات وإجراءات هذا التكامل التـي تهـدف أساسـا إلى تشـجيع التنافسـية الإقتصـادية عـلى المسـتوى المحـلي والإقليمي، وكذا تنسيق مختلف السياسات الإقتصادية والتجارية للدول الأعضاء.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي الإقليمي – السوق المشتركة- شرق وجنوب إفريقيا-

* أستاذ محاضر " ب " و نائب رئيس قسم العلوم التجارية للبيداغوجيا .



Résumé :

L'intégration économique, offre des opportunités additionnelles relatives à l'avènement de nouvelles activités commerciales, à l'accès au financement, et à la technologie, ce qui permet une utilisation optimale des ressources naturelles et humaines pour générer une croissance économique durable et réduire la pauvreté.

Cet article présente un cas d'analyse économique des processus d'intégration régionale de l'Afrique de l'Est et l'Afrique australe C.O.M.E.S.A. Ces processus visent à encourager la compétitivité économique au niveau national et régional d'une part, et d'harmoniser les politiques économiques et commerciales d'autre part, afin de réaliser une intégration économique régionale parfaite.

Mots clé : intégration économique régionale, marché commun, l'Afrique de l'est et l'Afrique australe.

مقدمة:

أضحت التكتلات الاقتصادية الإقليمية في الوقت الراهن ضرورة ملحة لعديد البلدان، اقتضتها الاضطرابات و المستجدّات الاقتصادية التي يشهدها العالم من حين لآخر، على غرار الأزمات المالية والاقتصادية التي طفت للسطح في السنوات القليلة الماضية؛ كما أن التكامل الاقتصادي - مثلما هو معلوم- يتيح للدول الاستفادة من عدة مزايا اقتصادية وتجارية قد تمكّنها من زيادة حجم انتاجها الوطني وكذا معدلات نموها الاقتصادي. والتكتل أو التكامل الاقتصادي هو عبارة عن عملية إرتباط دولتين أو أكثر في شكل إتحاد اقتصادي تكون فيه العلاقات بين هذه الدول أوثق مما هي عليه مع باقي دول العالم، كما يحدث نوع من التنسيق بين اقتصاديات هذه الدول في المجالات الزراعية، الصناعية والسياسات التجارية المختلفة [1]. ولعلّ الهدف الأساسي من التكتلات الاقتصادية هو تحقيق

[1] - سكينة بن حمود، مدخل لعلم الإقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص 223 .

مفهوم التكامل أو الاندماج الاقتصادي، بالشكل الذي يؤدي إلى تقوية المبادلات التجارية والمعاملات المالية بين البلدان الأعضاء في التكتل الاقتصادي؛ وهو ما سعت إليه بعض البلدان الإفريقية في شرق و جنوب القارة من خلال تأسيسها لما يسمى بـ: " السوق المشتركة لشرق و جنوب إفريقيا " والمعروفة اختصارًا بـــــ: "COMESA" . وقد بدأت فكرة إنشاء السوق المشتركة لجنوب وشرق أفريقيا سنة 1981 تحت مسمى "منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا" PTA –Preferential Trade Area ؛ ثم تقرّر بعد أن تمكّنت منطقة التجارة التفضيلية هذه من تحقيق أهدافها المسطرة، تطوير التعاون أكثر فيما بين الدول الأعضاء، حيث تمّ إبرام " اتفاقية السوق المشتركة لجنوب وشرق أفريقيا" في " كمبالا " * سنة 1993، وهذا كخطوة جديدة نحو تحقيق الجماعة الاقتصادية الأفريقية. وانطلاقاً مما سبق يتباذر إلى أذهاننا التساؤل التالي :

ما مدى نجاح تكتل " الكوميسا" في تحقيقه للأهداف المنشودة ؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال هذه الورقة البحثية، وهذا عبر المحاور التالية:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي حول التكامل الاقتصادي الإقليمي

المحور الثاني: تعريف السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا " الكوميسا"

المحور الثالث: أسس التكامل الإقتصادي في مجموعة "الكوميسا" .

المحور الرابع: تقييم أوضاع التبادل التجاري بين دول "الكوميسا" .

المحور الأول: مدخل مفاهيمي حول التكامل الاقتصادي الإقليمي:

التكامل الاقتصادي في الواقع، هو عملية تدريجية لها مراحل متعددة، قد تبدأ بالتعاون الاقتصادي البسيط وتنتهي بالإندماج الاقتصادي الكلي . و مفهوم التكامل قد يأخذ اتجاهين رئيسين هما [1]:

الاتجاه الأول: وفيه يكون التكامل شكل من أشكال التنسيق أو التعاون بين الدول، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم المساس بالسيادة الوطنية.

* " كمبالا " هي عاصمة أوغندا .

1 - نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 10.



الاتجاه الثاني: وفيه يكون هدف التكامل الاقتصادي هو تحقيق الاندماج الاقتصادي التام، ما يعني التأثير على سيادة الدول.

وعلى العموم، يمكننا القول أن التكامل الاقتصادي هو اصطلاح عام، يشمل عدة أصناف من الترتيبات التي بموجبها يتفق بلدين أو أكثر على تنسيق و تمتين أوضاعهم الاقتصادية ؛ و جميع هذه الترتيبات لها سمة مشتركة وهي أنها تستخدم التعريفة الجمركية لتمييز سلعها عن السلع التي تنتجها البلدان الغير منضوية تحت لواء الاتفاق [1]. ومن خلال التكامل الاقتصادي يتم الحد من التمييز بين المنشآت الاقتصادية للدول المتكاملة و تأسيس سياسات مشتركة ومنسقة تضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة[2].

وينطوي التكامل الاقتصادي على العديد من المزايا و التي من بينها[3] :

-أ- تقسيم العمل بين الدول المتكاملة .

-ب- اتساع السوق و إقامة المشروعات الإنتاجية الكبيرة.

-ج- حرية انتقال رؤوس الأموال و القوى العاملة .

-د- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي .

-ه- خلق فرص للعمالة في الدول المتكاملة .

أما بالنسبة لدرجات أو أشكال التكامل الاقتصادي، فعادةً ما تكون على النحو الآتي [4]:

-أ-إنشاء منطقة التجارة التفضيلية.

-ب- قيام منطقة التجارة الحرة.

-ج- إنشاء اتحاد جمركي.

-د- تأسيس السوق المشتركة.

-ه- اتحاد اقتصادي.

---

[1] - آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، جامعة باتنة، 2007، ص 15 .

[2] -عماد محمد الليثي، التبادل الدولي، دراسة في منهجية و آليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002، ص 137 .

[3] - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 31- 36 .

[4] للمزيد أنظر : محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 580 .

-و- اتحاد اقتصادي، نقدي و حتى سياسي .

ويوضح لنا الجدول الموالي مراحل ودرجات التكامل الاقتصادي بشكل أدّق.

الجدول رقم -01-: يوضح ترتيب مراحل ودرجات التكامل الإقتصادي الإقليمي

الإجراءات المتخذة / الترتيب	تخفيض الرسوم بين الأعضاء	تبادل حر بين الأعضاء	سياسة تجارية مشتركة	تجنيد عوامل الإنتاج	سياسات جبائية ونقدية مشتركة	حكومة واحدة
منطقة تبادل تفضيلي	×					
منطقة تبادل حر	×	×				
إتحاد جمركي	×	×	×			
سوق مشتركة	×	×	×	×		
إتحاد إقتصادي	×	×	×	×	×	
إتحاد سياسي	×	×	×	×	×	×

Source : François Kabuya Kalala et Tshiunza Mbiye, COMMUNAUTÉS ÉCONOMIQUES RÉGIONALES :QUELLE STRATÉGIE D'INTÉGRATION EN RDC ? p :329, un article disponible à l'adresse : http://www.ua.ac.be/objs/00280295.pdf.

ومن متطلبات الاندماج الاقتصادي التام للدول الراغبة في بناء تكتل اقتصاد قوي، تأسيس عملة نقدية موحدة تضمن إرساء نظام نقدي يتسم بالاستقرار و التوازن، وهو ما أشار إليه " روبرت مندل" في نظريته الموسومة بـ " نظرية المنطقة المثلى " سنة 1961، والتي تحث على إرساء نظام للدفع بين مجموعة من الدول، يسمح بتبادل العملات و التحويلات بحرية تامة ودون خسارة*. وقد حدّد "

* ركز "مندل " في نظريته لتفسير و إبراز مزايا منطقة العملة المثلى على معيار أساسي وهو حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول العضوة في منطقة العملة، ويرى " مندل" أن نظام سعر الصرف يصبح نظاماً أمثل إذا كان بمقدوره

منديل " جملة من الشروط اللازم توافرها لضمان نجاح منطقة العملة من بينها[1]: قابلية عوامل الإنتاج للانتقال بين دول الاتحاد، درجة انفتاح الاقتصاد ومستويات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، مستوى وتشابه التنوع في القواعد الإنتاجية و التشابه في معدلات التضخم وكذا مرونة الأجور و التنسيق بين السياسات الاقتصادية لدول الاتحاد النقدي.

وتُعدّ تجربة الاتحاد الأوروبي في مجال التكامل الاقتصادي التجربة الأكثر نجاحاً على الصعيد العالمي، والتي تعود جذورها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد سنة 1948 عندما تم إنشاء " منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي" التي تمكنّت من الغاء 90 % من القيود الكمية التي كانت تخضع لها الواردات (نظام الحصص)، ثم تمّ في مارس 1951 التوقيع على الاتفاقية الخاصة بإنشاء المنظمة الأوروبية للحديد و الصلب[2] والتي تضّم كل من: فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، هولندا، بلجيكا ولوكسمبورغ، وتعتبر هذه المنظمة اللّبنة الحقيقية التي ساعدت على تشييد صرح التكامل الاقتصادي النقدية الأوروبية مع مطلع الألفية الثالثة . وقد شهد الاتحاد الأوروبي ميلاد عملة اليورو في 1999/1/1، وتم استعماله كعملة أوروبية موحدة و نهائية بدايةً من سنة 2002. وتُشكّل تجربة الاتحاد الأوروبي في مجال التكامل تجربة رائدة على المستوى العالمي، حاولت العديد من التجمعات الاقتصادية أن تحذو حذوها، على غرار دول السوق المشتركة لشرق و جنوب إفريقيا " الكوميسا" .

المحور الثاني : تعريف السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا " الكوميسا" :

تُعدّ "السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا" أحد المجموعات الاقتصادية الإقليمية والأساسية للسوق الاقتصادية الإفريقية "CEA". وقد دخلت إتفاقية " الكوميسا "حيّز التنفيذ سنة 1994، ثم تم التصديق عليها سنة 1997 بعضوية 21 دولة* آنذاك، غير أن بعض الدول انسحبت منها، على غرار " تنزانيا " وهذا في سبتمبر من سنة 2000، إلى أن وصل عددها حالياً 19 دولة .

تحقيق التوازن الخارجي للدول دون المساس بمستوى التوازن الداخلي والذي يتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار و تحقيق الاستخدام التام .

[1] - ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد 03، 2008، جامعة غرداية، ص 02- 03 .

[2] - للمزيد أنظر: أحمد الكواز، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 21، مارس 2009، ص 20 .

* -تتمثل هذه الدول في : أنجولا، البورندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو، جيبوتي، مصر، أريتيريا، اثيوبيا، كينيا، ليبيا، السيشل، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، رواندا، السودان، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا، زيمباوي، تنزانيا،

وقد تم تفعيل مساعي الإتحاد والتكتل الإقتصادي على صعيد القارة الإفريقية من خلال توقيع البلدان الإفريقية على معاهدة أبوجا سنة 1991. وتهدف هذه المعاهدة إلى تمتين سُبل التكامل الإقتصادي على الصعيد الإفريقي عبر دعم وتقوية التكتلات الإقتصادية الإقليمية ومحاولة التنسيق بينها[1]. ويرتبط المسعى الأساسي لأي تكتل اقتصادي إقليمي بتخفيض تكاليف التبادل التجاري إلى أقصى حد ممكن[2] .

والأكيد، أن مشاريع التكامل الإقتصادي الجهوي تبدأ عموماً بالتدرج، كأن يقتصر الأمر في البداية على التكامل في مجال : السلع، الأيدي العاملة وانتقال رؤوس الأموال، ثم ينتقل الأمر ليشمل المجالات المالية والأدوات الجبائية وكذا إنشاء المناطق الحرة التي تُتبع عادة بإقامة إتحاد جمركي، يليه إرساء سوق مشتركة، تنتهي ببناء قواعد متينة لإندماج نقدي ومالي في إطار إتحاد اقتصادي[3].

أما بالنسبة لأهم المجموعات الإقتصادية الإقليمية في إفريقيا، فهي موضحة في الجدول الموالي:

[1] - Alemayehu Gedaa, and Haile Kebretb, Regional Economic Integration in Africa: A Review of Problems and Prospects with a Case Study of COMESA, JOURNAL OF AFRICAN ECONOMIES, VOLUME 17, NUMBER 3, online date 2 November 2007 un article disponible à l'adresse: http://fsg.afre.msu.edu/aamp/seminar_1/Geda_Regional.pdf , P: 358 .

[2]- Sudhanshu Sharma, A perspective on economic integration in Africa ,un article disponible à l'adresse : http://www.consultancyafrica.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1231:a-perspective-on-economic-integration-in-africa-part-1-&catid=87:african-finance-a-economy&Itemid=294 (visité le 29/09/2014)

[3] Trudi Hartzenberg, Regional Integration in Africa, Economic Research and Statistics Division, World Trade Organization, Staff Working Paper ERSD-2011-14, October 2011, un article disponible à l'adresse http://www.wto.org/english/res_e/reser_e/ersd201114_e.pdf,p:02.




الجدول رقم -2- : يبين أهم المجموعات الإقتصادية الإقليمية في إفريقيا

المناطق	التكتلات الإقتصادية الإقليمية
غرب إفريقيا	- مجموعة التنمية الاقتصادية لغرب إفريقيا(CEDEAO/ ECOWAS) - الإتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا(UEMOA) - مجموعة دول الساحل الصحراوي(CEN-SAD)
وسط إفريقيا	- المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى (CEEAC/ECCAS) - المجموعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى(CEMAC) - المجموعة الاقتصادية لبلدان البحيرة الكبرى(CEPGL)
جنوب إفريقيا	- مجموعة تنمية إفريقيا الجنوبية(SADC) - الإتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية(SACU) - السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(COMESA)
شرق إفريقيا	- المجموعة الإفريقية للشرق(EAC)
شمال إفريقيا	- إتحاد المغرب العربي(UMA)

Source : François Kabuya Kalala et Tshiunza Mbiye, COMMUNAUTÉS ÉCONOMIQUES RÉGIONALES :QUELLE STRATÉGIE D'INTÉGRATION EN RDC ? p :330, un article disponible à l'adresse : http://www.ua.ac.be/objs/00280295.pdf, (visité le 29/09/2014).

وفيما يتعلق بالسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، فنشير إلى أنها أنشئت في نوفمبر من سنة 1993 بـ " كامبالا " بأوغندا[1]، وهي تضم حاليًا 19 بلدًا تتمثل في[1] : البورندي، جزر القمر، الكونغو،

[1]- http://about.comesa.int/index.php?option=com_content&view=article&id=95&Itemid=117 (visité le 01/10/2014) .

جيبوتي، مصر، أريتيريا، إثيوبيا، كينيا، ليبيا، مدغشقر، مالاوي، المـوريس، روانـدا، السيشل، السـودان، سوازيلاندا، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي . وتسعى هذه السوق أساسًا إلى تحقيق تنمية متوازنة ومتناسقة خاصة فيما يرتبط بقطاعات الإنتاج والتبادل التجاري بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى الالتزام ببرامج وسياسات اقتصادية كلية بشكل مشترك والتعاون في خلق مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي والمحلي. وعلى العموم، يمكن تلخيص أهم أهداف هذه السوق فيما يلي [2]:

1- - تحقيق تنمية مستدامة في الدول الأعضاء، من خلال تشجيع هيكل إنتاجي وتسويقي متوازن ومتناسق.

2- - تحفيز النمو المشترك في كافة مجالات النشاط الاقتصادي عبر التبني المشترك لسياسات الاقتصاد الكلي و برامجه .

3- - العمل المشترك على خلق مناخ إستثماري ملائم محلياً و دولياً .

4- - تعزيز العلاقات بين دول السوق المشتركة وبقية العالم.

-5- السعي نحو تحقيق السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء لأجل تقوية أواصر التنمية الاقتصادية .

و يتكون الهيكل التنظيمي للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا من:[3]

- هيئة رؤساء الدول والحكومات.
- المجلس الوزاري.
- اللجنة الحكومية.
- لجنة محافظي البنوك المركزية.
- محكمة عدل الكوميسا.

---

[1] Alemayehu Gedaa, and Haile Kebretb, op.cit, p: 365 .

[2] أنظر موقع " الهيئة الحكومية العامة للإستعلامات " بمصر على الرابط التالي :

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=468

[3] أنظر موقع وزارة الصناعة و التجارة المصرية على الرابط التالي :

http://www.mfti.gov.eg/agreements/komesa%20agreements.htm

– اللجان الفنية.

كما تتبع لهذه السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا المؤسسات التالية:

– بنك التجارة والتنمية*.

– غرفة مقاصة الكوميسا ومقرها بزيمبابوي.

– اتحاد البنوك التجارية للكوميسا ومقره بزيمبابوي كذلك .

– معهد الجلود للكوميسا ومقره بإثيوبيا.

– شركة إعادة التأمين للكوميسا ومقرها بـــ: كينيا.

المحور الثالث : أسس التكامل الإقتصادي في مجموعة "الكوميسا" :

ترتكز هذه السوق على مبادئ وأسس موضحة في الفصل 03 من معاهدة التأسيس** وهي كالآتي[1]:

أ- المساهمة في إنشاء المجموعة الاقتصادية الإفريقية وتحقيق أهدافها.

ب- تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والتعاون فيما يرتبط بتصدير المنتجات الزراعية.

ج- تشجيع واحترام مبدأ التعاون والشراكة بين الدول الأعضاء.

د-تنسيق السياسات والبرامج؛ وتضييق الفجوات التشريعية والقانونية.

وتتمثل أهم الإجراءات الواجب إلتزام الدول الأعضاء بها في[2]:

1. مواصلة تطبيق جداول التخفيضات الجمركية السابق إقرارها في نطاق منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا PTA وذلك على كافة أنواع السلع التي يتم تبادلها بين الدول الأعضاء، وهذا على النحو الآتي:

* المقر الحالي لبنك التجارة و التنمية يقع بـــ" كينيا " .

** تتكون إتفاقية الكوميسا من 36 فصل و 195 مادة و ملحق عن تجارة الترانزيت. للمزيد أنظر الرابط التالي :
http://kenanaonline.com/users/AlaaMarei/posts/444049

[1]- Traité de comesa, ariticles 3-4-5, disponible à l'adresse :
http://www.comesa.int/attachments/article/28/COMESA_Treaty.pdf .

[2] أنظر موقع وزارة الصناعة و التجارة المصرية على الرابط التالي :
http://www.mfti.gov.eg/agreements/komesa%20agreements.htm



- 60% أكتوبر 1993.
- 70% أكتوبر 1994.
- 80% أكتوبر 1996.
- 90% أكتوبر 1998.
- 100% أكتوبر 2000.

2. إزالة كافة الحواجز غير الجمركية على الواردات من الدول الأعضاء وذلك خلال عام من تاريخ الانضمام.
3. التوصل إلى تعريفة جمركية مشتركة (اتحاد جمركي) بداية من سنة 2004، والتي يتم تطبيقها على الواردات من الدول غير الأعضاء في الكوميسا والتي تتراوح بين 05%، 10%، 30%.
4. تفعيل الاتحاد النقدي بحلول عام 2025 من خلال خلق عملة موحدة و إنشاء بنك مركزي موحد، وكذا التنسيق التام بين السياسات النقدية لبلدان السوق المشتركة .

ولأجل تحقيق إتحاد جمركي بين الدول الأعضاء في الكوميسا أقرّت معاهدة التأسيس ضرورة إلغاء الحقوق والرسوم الجمركية وكل الاقتطاعات ذات الصفة المماثلة على الواردات بين الدول الأعضاء تمهيدًا لإرساء وتفعيل منطقة التبادل الحر"Zone de libre- échange" التي أنشئت سنة 2000 والتي ضمّت إلى غاية31 ماي 2007 ثلاثة عشر بلداً. غير أن بعض الدول الأعضاء استمرت في فرض بعض الرسوم على الصادرات المتأتية من أعضاء آخرين وهو ما يُشكّل أمراً سلبياً.

وقد أقرّت المادة 45 من معاهدة تأسيس " الكوميسا "، إلغاء جميع القيود والحواجز غير الجمركية" Barrières non- tarifaires" على غرار" التسقيف الكمي" أو المنع والعراقيل الإدارية للتبادلات التجارية بين الدول الأعضاء. من جهة أخرى، نجد أن " الكوميسا" تبنت أيضًا مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بحيث يتوجب على كل دولة عضو منحت تفضيلات أو امتيازات لمنتج أصلي معين، منح التفضيلات والامتيازات ذاتها لمنتجات الأعضاء الآخرين الشبيهة له*.

* نشير إلى أنه يمكن للدول الأعضاء في "الكوميسا" إبرام اتفاقيات تفضيلية جديدة بينها وبين دول أخرى غير عضوة، ما لم تضر هذه الاتفاقيات بأهداف سوق "الكوميسا"، ومتى كانت التفضيلات والتنازلات المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات، في متناول جميع الدول الأعضاء، كما يُسمح للدول الأعضاء بعقد اتفاقيات تفضيلية فيما بينها طالما هذه الاتفاقيات تسعى لتحقيق أهداف سوق "الكوميسا".

أما بالنسبة لتجارة المنتجات الزراعية، فتسعى مجموعة" الكوميسا" إلى تحديد وعلاج المشاكل التي تقف في وجه زيادة حجم المبادلات الزراعية فيما بين الأعضاء. وحسب توصيات التقرير الزراعي لمجموعة الكوميسا والمعنون بـ:

" Report on the harmonisation of agricultural policy for comesa countries[1]".

فإنه يتوجب على جميع الدول الأعضاء في مجموعة الكوميسا رسم وتبني سياسات واستراتيجيات زراعية مشتركة، وهذا لأجل تحقيق الأهداف التالية:

أ- زيادة حجم الإنتاج الزراعي الإجمالي.

ب-تحقيق الأمن الغذائي.

ج-تنمية تجارة المنتجات الزراعية بين داخل وخارج مجموعة " الكوميسا".

د-زيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية المصدرة.

ه- القضاء على الآفات والأمراض التي تطال المحاصيل الزراعية.

و- تطوير طرق السقي في المجموعة، بغية الحد من الآثار الضارة للجفاف.

وفي مجال تسهيل المبادلات التجارية، أقرت معاهدة التأسيس في فصلها التاسع القواعد والأسس الواجب إتباعها لتبسيط وتنسيق إجراءات التبادل التجاري، وكذا تحقيق الوثائق الإدارية المطلوبة لذلك. وقد نصت المادة 69 من المعاهدة على ضرورة التزام الأعضاء بتبسيط وتوحيد إجراءات التبادل التجاري وفق الخطوات التالية[2]:

أ- تخفيض عدد الوثائق التجارية ما أمكن.

ب- تخفيض عدد الأجهزة الحكومية التي تعنى بمعالجة الوثائق التجارية

ج- تنسيق وتوحيد المعلومات الواجب ظهورها في الوثائق التجارية.

أما بالنسبة لتدابير الحماية"les mesures de sauvegarde" فقد أقرّت مجموعة " الكوميسا" اللجوء إلى هذه التدابير في حالات استثنائية فقط، ترتبط أساسًا بحدوث اختلالات كبرى في اقتصاد الدولة المعنية، لكن بشرط أن تبلّغ هاته الدولة كلا من الأمين العام للمجموعة وبقية الدول

[1]-Comesa (Report on the harmonisation of agricultural policy for comesa countries) : Le rapport est disponible à l'adresse : http://www.g77.org/pgtf/finalrpt/INT-98-K09-FinalReport.pdf. (visité le 02/10/2014)

[2]- http://about.comesa.int/index.php?option=com_content&view=article&id=95&Itemid=117 (visité le 01/10/2014) .



الأعضاء بذلك، ويسمح للدولة المتضررة بفرض قيود كمية أو المنع المطلق لدخول بعض المنتجات، وهذا بغرض حماية الصناعات الناشئة[1].

وفي حالات الإغراق التجاري"le dumping" الذي يُعّرف على أنه عبارة عن إدخال منتجات لدولة عضو في النطاق التجاري لدولة أخرى لكن بأسعار أقل بكثير مما هو متعارف عليه، فإن هذا السلوك التجاري يمنع منعًا باتًا لكونه يلحق أضرارًا فادحة بالمنتجات والصناعات الناشئة خاصة.

إما بالنسبة لحالات الدعم الحكومي المفرط الذي قد تقدّمه بعض الدول لصالح مؤسسات أو منتجات محددة والذي من شأنه الإضرار بالتنافسية العامة في سوق الكوميسا، فإنها ممنوعة منعًا باتًا، وفي حالات حدوثها فإن البلد المعني سيكون عرضة لإجراءات عقابية يتم من خلالها تعويض الأضرار الناجمة عن هذه الإعانات.

فيما يرتبط بقطاع النقل والمواصلات، فإن الدول الأعضاء يجب أن تلتزم بما يلي[2]:

- تسهيل عمليات الشراكة بين الدول، والتي من شأنها أن تشجع مبادلة السلع والخدمات وتنقل الأشخاص بسهولة.

- تأسيس قوانين وتشريعات تسهّل من عمليات نقل البضائع في كامل دول "الكوميسا" دون دفع أية رسوم .

-تبني مخطط مشترك فيما يرتبط بتأمين السيارات والمركبات المختلفة.

أما بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية في مجموعة "الكوميسا" فهي في الواقع، غير منصوص عليها بشكل صريح ومباشر في معاهدة التأسيس، ما يعني أنها تندرج في إطار المادة 165 المرتبطة بالتعاون والشراكة بشكل عام.

من منظور عملي، وكتحليل عام لالتزامات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالرسوم الجمركية، نجد أن الاتفاقية نصت على إزالة جميع الرسوم الجمركية على التجارة بين دول المجموعة بحيث تزال جميع الرسوم مع نهاية عام 2000، مع الأخذ بعين الاعتبار قواعد المنشأ التي حددتها الاتفاقية. غير أن الواقع غير ذلك حيث نجد أن مصر ومدغشقر وكينيا هي الدول التي طبقت التخفيض بنسبة 90%، بينما

---

[1]- المادة 61 من معاهدة الكوميسا، على الرابط التالي :

http://www.comesa.int/attachments/article/28/COMESA_Treaty.pdf . (visité le 02/10/2014)

[2]- Idem.



خفضت سبع دول بنسبة 80% ودولة واحدة بنسبة 70% ودولة واحدة بنسبة 60%، أما بقية الدول فلم تطبق أية تخفيضات.

ومن خلال بيان أُسُس الكوميسا والوقوف على ممارسات الدول الأعضاء نلحظ ما يلي :

-1- تجمع الكوميسا يمرّ بأولى مراحل التكامل الاقتصادي، وهي إنشاء منطقة تجارة حرة عبر إرساء تخفيضات على الرسوم الجمركية.

-2- المرحلة الثانية وفقاً لأدبيات التكامل الاقتصادي هي إقامة الاتحاد الجمركي؛ وكانت الكوميسا قد حددت في اتفاقية التأسيس أن يكون عام 2004 هو عام الاتحاد الجمركي، غير أنه تم تأجيل الاتحاد الجمركي إلى عام 2008م، وهو ما ينم عن الصعوبات و الاختلالات الكبيرة التي تعترض ذلك.

-3- بالرغم من الإمكانيات الهائلة لسوق الكوميسا، إلا أن حجم التجارة البينية لا يزال دون المستوى، حيث لم يتعدّ حجم هذه التجارة 8% .

المحور الرابع: تقييم عام لوضع التبادل التجاري بين دول "الكوميسا" :

من بين كل المجموعات الاقتصادية الإفريقية، تعتبر مجموعة "الكوميسا" التكتل الوحيد الذي خطا خطوات إيجابية ومعتبرة نحو تمتين مجهودات التكامل الجهوي كاستجابة للتحديات العديدة التي تواجهها المنطقة من قبيل، مشاكل الفقر، ضعف الأمن الغذائي، هشاشة البنى التحتية، الجفاف، الأمراض، النزاعات....إلخ* .

ولتسهيل التبادل التجاري وضعت مجموعة" الكوميسا" برنامجاً محدداً للإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية من جهة، والتقليل أو بالأحرى إلغاء القيود غير الجمركية من جهة أخرى[1].

وللتوضيح نشير إلى أن القيود غير الجمركية المعنية تتمثل فيما يلي:

- التحديد الكمي.

- تراخيص التصدير والإستراد.

---

* للإشارة فإن إجمالي عدد سكان دول الكوميسا وصل إلى 472,1 مليون نسمة عام 2006، كما بلغ إجمالي الناتج المحلى لها 256 مليار دولار عام 2005، في حين بلغ متوسط نمو الناتج المحلى لدول الكوميسا 4.4%عام 2005 . للمزيد أنظر :

http://www.qiraatafrican.com/view/?q=701

[1] - للمزيد أنظر الموقع التالي على الخط:

http://fsg.afre.msu.edu/aamp/seminar_1/Geda_Regional.pdf



- تراخيص التبادل.

- التصريح بمصادر الواردات.

- منع استيراد بعض السلع.

- إيداع الضمانات على الواردات.

- الترخيص المشروط للواردات.

وقد وصل حجم التجارة البينية لدول " الكوميسا " زهاء 03 مليار دولار سنة 2000، وهذا بعد ما كان في حدود 932 مليون دولار سنة 1985 [1]، وعن حجم التجارة البينية في الفترة من 2009-2011 لدول تكتل الكوميسا، فهي موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 03: يبين حجم التجارة البينية لدول الكوميسا في الفترة من 2002-2013

الوحدة: مليون دولار

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
اجمالي الصادرات	2149	2145	2335	3208	2970	4520	6772	6621	9040	10134	9263	9866
الواردات	2218	2173	2223	3046	3757	4554	6932	6110	8337	8294	10063	11032

Source: Comesa, COMSTAT database, en ligne:
http://comstat.comesa.int/ResourceCenter/Default.aspx?client=true

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه، أن هناك تذبذباً مستمراً في حجم الصادرات بين الدول الأعضاء في الكوميسا، فتارةً تشهد ارتفاعاً وتارةً أخرى تشهد انخفاضاً فبعد أن كانت سنة 2003 في حدود 2145 مليون دولار زاد حجمها إلى 3208 مليون دولار سنة 2005، لتشهد سنة 2006 انخفاضاً طفيفاً أين بلغت قيمتها 2970 مليون دولار، لتشهد بعد ذلك تزايداً ملحوظاً لا سيما في السنوات من 2010 إلى 2013 أين زاد حجم الصادارات بين الدول الأعضاء بأربعة أضعاف تقريباً مقارنةً بسنة 2002 لتصل قيمتها إلى 9866 مليون دولار سنة 2013 . أما بالنسبة للواردات بين الدول الأعضاء، فشهد حجمها هي الأخرى تذبذباً فبعد أن كانت سنة 2003 في حدود 2173

[1] د. إيهاب عبد الله عباس، أثر السوق المشتركة لدول شرق و جنوب إفريقيا " الكوميسا " في عملية التنمية في السودان، مجلة جامعة شندى، العدد 11، يوليو 2011، ص 200 .



مليون دولار زاد حجمها إلى 3046 مليون دولار سنة 2005، لتشهد بعد ذلك تزايداً ملحوظاً لا سيما في السنوات من 2010 إلى 2013 أين زاد حجم الواردات بين الدول الأعضاء بخمسة أضعاف تقريباً مقارنةً بسنة 2002 لتصل قيمتها إلى 9866 مليون دولار سنة 2013 .

و نجح تكتل الكوميسا في رفع حجم التجارة البينية من 3.1 مليار دولار سنة 2000، إلى 12.7 مليار دولار سنة 2009، ثم 17.4 مليار دولار سنة 2010، وقد ارتفعت نسبة التجارة البينية بـ 49% بعد الشروع في تجسيد برنامج الاتحاد الجمركي داخل التكتل[1] .

كما ساعدت منطقة التبادل الحر في مجموعة الكوميسا والتي شُرع في تجسيدها سنة 2000 في زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول المنضمين لهذه المنطقة والمقدر عددهم بـ:13 دولة، ومن أهم قطاعات التبادل التجاري، في هذا الصدد نذكر:

- تصدير القطن من زامبيا إلى جزر موريس*.
- تصدير الشاي من كينيا نحو مصر**.
- تصدير زيت المائدة من كينيا إلى زامبيا.
- استيراد السكر من طرف كينيا و القادم من: مالاوي، زامبيا، السودان، مصر، مدغشقر***.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم التبادل التجاري ارتفع حتى بين أعضاء" الكوميسا" المنضمين لمنطقة التبادل الحر والأعضاء غير المنضمين لها، ونذكر هنا على سبيل المثال: صادرات السكر من"سوازيلاند" (بلد غير منضّم لمنطقة التبادل الحر) نحو كينيا". وقد أُلزمت الدول الأعضاء في مجموعة " الكوميسا " وغير المُنضّمة إلى منطقة التبادل الحر الخاصة بالمجموعة، بالانضمام إلى هذه المنطقة قبل الشروع في تنفيذ وتجسيد الإتحاد الجمركي بين دول المجموعة [2].

---

[1] - بابكر حامد الناير عيسى، أثر اتفاقية الكوميسا على الاقتصاد السوداني، على الخط:
http://www.rakaiz.org/index.php (لوحظ يوم: 2014/10/4)

* وهو ما يؤدي إلى تعويض الواردات القادمة من آسيا والشرق الأقصى.

** وهو ما يؤدي إلى تعويض الواردات القادمة من الهند وسريلانكا.

*** وهو ما يؤدي إلى تعويض الواردات القادمة من البرازيل والأرجنتين.

[2] للمزيد أنظر الموقع التالي:



ولأجل تحقيق الإتحاد الجمركي في المجموعة، بذلت" الكوميسا" مساعي حثيثة في هـذا الصدد بحيث تم تحديد رزنامة مشتركة للاقتطاعـات والرسـوم، كـما أن15 بلـداً عضـواً في التكتـل، تبنـى اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة فيما يرتبط بالتقييم الجمركي. إضافة إلى ذلك، أقـرّت" الكوميسـا" قانوناً للتسيير الجمركي الذي يُحدّد قواعد وأشكال التعامل الجمركي، ناهيـك عـن اعـتماد وتنفيـذ البرنامج الخاص بالإلغاء التدريجي للحواجز غير الجمركية والعراقيل الأخرى التي يشهدها التبادل البيني لدول المجموعة.

ويطرح تفعيل الإتحاد الجمركي بـين دول الكوميسـا، مشـكل انـتماء بعـض الـدول إلى تكـتلات أخرى، وهو ما قد يـنجم عنـه بعـض التعارضـات التـي مـن شـأنها إضـعاف مجهـودات التكامـل الإقليمي، وعليه يتوجب إيجاد الحلول السريعة لتجنـب ذلـك مـن خـلال التنسـيق بـين مختلـف الأطراف وعلى عدة مستويات.

وبالرغم من تمكن مجموعة" الكوميسا" من تجاوز العديد مـن العوائـق والصـعوبات، إلا أنهـا لاتزال في مواجهة العديد من التحديات المتمثلة فيما يلي[1]:

1. تنسيق السياسات الزراعية بين دول المجموعة.
2. معالجة مشكلة الأمن الغذائي.
3. صعوبات التبادل التجاري.
4. مشاكل البحث والتكوين.
5. محاربة الآفات المضرة بالنباتات والحيوانات.
6. تحديات تسيير عرض وطلب المياه.

ولتحسين مداخيل الفلاحين بالأرياف، هناك برامج لتشـجيع الإنتـاج الزراعـي المسـتدام من خلال توفير الأسـمدة والمـواد العضـوية اللازمـة وكـذا طـرق السـقي المناسـبة، مـع الإشارة إلى أنه تم إنشاء صندوق جهوي للسقي بين أعضاء المجموعة الاقتصادية، وهـذا كله لأجل الحد من أخطار الأمن الغذائي في منطقة شرق وجنوب إفريقيا.

---

http://www.consultancyafrica.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1263:a-perspective-on-economic-integration-in-africa-part-2-&catid=87:african-finance-a-economy&Itemid=294

[1] للمزيد أنظر الموقع التالي :

http://www.ua.ac.be/objs/00280295.pdf



وعلى غرار بقية المناطق في إفريقيا، تعتبر دول" الكوميسا" كذلك من الدول التي تعاني من عجز غذائي؛ وهذا بالرغم من أن بعض الدول المنتمية إليها، تنتج العديد من المحاصيل الزراعية الإستراتيجية فمصر مثلاً تنتج: السكر، الذرة، الأرز، القمح، الخضروات والدواجن، في حين أن كل من السودان وإثيوبيا ينتجان لحم الأبقار والذرة البيضاء أما فيما يرتبط بالاستهلاك، فالمواد الأكثر استهلاكا من طرف سكان المجموعة الاقتصادية هي: السكر، القمح، الذرة، مشتقات الحليب، الزيوت، الأرز. وقد شهدت المساعدات الغذائية الإجمالية في مجال الحبوب والمقدمة لهذه المجموعة ارتفاعاً بحوالي 42 % في الفترة من 2000 إلى 2005 *. أما بالنسبة للذرة، فقد انخفضت المساعدات المقدمة منه بشكل ضئيل لتصل إلى حوالي544000 طن في الفترة الممتدة بين 2003 و2005 . في حين أن الإعانات الغذائية المرتبطة بالأرز، لا تزال ضعيفة، إذ قدرت بـ:33000 طن في الفترة من 2000 إلى 2002 .

وفي المجمل، بإمكاننا القول أن مجموعة "COMESA" حققت تقدماً معتبراً في مجال الزراعة وتجارة المواد المعيشية الأساسية؛ فالصادرات الإجمالية للمنتجات الزراعية المتأتية من المجموعة، شهدت زيادة بـ: 25%، إذ ارتفعت من 4.8 مليار دولار في 2002 إلى 6.5 مليار دولار في 2006، في حين أن التبادلات مع مجموعات اقتصادية إفريقية أخرى بلغت 80% من الصادرات كما أن حجم الصادرات بين الدول الأعضاء في تكتل" الكوميسا" شهدت أيضًا ارتفاعًا بنسبة 45% منذ سنة 2002 [1].

ودول " الكوميسا" التي تلعب دوراً أساسياً في مجال التجارة البينية في المنتجات الزراعية بين دول المجموعة تتمثل في[2]:

- كينيا بنسبة 26% .
- زامبيا بنسبة21% .

* هذا الارتفاع، ارتبط خاصة بالقمح.

[1] -للمزيد أنظر الموقع التالي :

https://www.wto.org/english/res_e/reser_e/ersd201114_e.pdf

[2] -أنظر الموقع الرسمي للسوق المشتركة لشرق و جنوب إفريقيا على الرابط التالي : /http://www.comesa.int (تاريخ الاطلاع : 2014/10/03).



- أوغندا بنسبة 14% .
- مالاوي بنسبة 10% .
- مصر بنسبة 06% .

وعلى صعيد عالمي، نلاحظ أن واردات المنتجات الزراعية للمجموعة في 2006 وصلت إلى 8.6 مليار دولار مكونة أساساً من الحبوب (القمح و الذرة خاصة)، لحوم الأبقار، السكر، مشتقات الحليب، القطن؛ والحصة الأكبر من هاته الواردات يتم جلبها من خارج القارة الإفريقية.

وتلعب الظروف المناخية غير الملائمة في المنطقة، وكذا بعض المعوّقات الهيكلية في جانب العرض، دورًا أساسيًا في زيادة فاتورة الواردات لدول مجموعة" الكوميسا".

و بشكل عام، نجد أن تجمع " الكوميسا " حقق جملة من الخطوات لتدعيم جهوده التكاملية، لعلّ من أبرزها ما يلي[1]:

- في أكتوبر عام 2000 وفي قمة لوساكا، تم إنشاء منطقة تجارة حرة خاصة، انضمت تحت لوائها بعض دول المجموعة، وفيها تم إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة فيما بين هذه الدول.

- بحلول سبتمبر 2008، دخل الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ متأخراً عن موعده الأصلي الذي كان مقرراً في سنة 2004، وهذا بسبب النزاعات حول التعريفات الجمركية، و الأكيد أن الاتحاد الجمركي يمهّد لإنشاء اتحاد مدفوعات يُثمر عن إقامة وحدة نقدية وعملة موحدة (مرتقبة في سنة 2025) وهذا لأجل تحقيق الهدف المنشود وهو إقامة وحدة اقتصادية كاملة.

- طبقت الكوميسا نحو 70% من البروتوكولات المتعلقة بإزالة القيود على التأشيرات بين أعضائها.

غير أن هناك جملة من التحديات – كما سبقت الإشارة - التي تواجه السوق المشتركة لدول شرق و جنوب إفريقيا لعلّ من أهمها كيفية تحسين الهياكل التحتية لمتطلبات التجارة البينية والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، كما أن هناك أيضا تحديات مرتبطة بنقص إمدادات الطاقة والمياه ومثبّطات التمويل الاستثماري، باعتبار التخلف الذي لا يزال يشهده القطاع المصرفي في العديد من دول مجموعة الكوميسا؛ هذا دون أن نغفل من جانب آخر، التحديات التي تفرضها الأوضاع السياسية والأمنية الغير مستقرة في العديد من دول المنطقة .

[1] أنظر الرابط التالي: http://www.qiraatafrican.com/view/?q=701 (تاريخ الاطلاع : 2014/10/03).



الخاتمــــــــة:

استهدفت دول الكوميسا من خلال التكامل الإقليمي تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل المقومات البشرية والمادية المعتبرة التي تملكها، وقد خطت في ذلك خطوات معتبرة غير أنها لا تزال غير كافية، وليست بالمستوى الذي يضمن تحقيق الهدف الأساسي المنشود والمتمثل في إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي تنتهي مراحله في حدود عام 2025 .

ويُعدّ تكتل الكوميسا ثاني أكبر تجمع من حيث الكثافة السكانية مقارنةً مع التكتلات الإقليمية الأخرى في القارة الافريقية، إذ يقطنه ما يقارب 473 مليون نسمة، وهو عامل مهم يساعد على تنشيط المبادلات التجارية البينيّة التي شهدت تحسناً معتبراً بعد إنشاء السوق المشتركة لدول شرق و جنوب إفريقيا، غير أن إجمالي التجارة البينيّة بين دول الكوميسا يبقى ضئيلاً بالإستناد إلى إجمالي التجارة مع العالم الخارجي، مما يستوجب بذل المزيد من الجهود الرامية إلى زيادة حجم المبادلات التجارية بين دول الكوميسا من جهة، ومحيطها الخارجي من جهة أخري.

وقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى **النتائج التالية** :

-1- يُعدّ القطاع الزراعي في دول " الكوميسا " ركيزة المبادلات التجارية البينية في هذا التكتل .

-2- أدى إلغاء التعريفات الجمركية في إطار المنطقة الحرة لدول الكوميسا، إلى تسهيل وزيادة حجم المبادلات التجارية البينية .

-3- عدم الاستقرار السياسي و الأمني ببعض دول المجموعة ألقى بضلاله على سيرورة الإندماج الاقتصادي الكامل لدول المجموعة، وهذا بالرغم من وفرة المقوّمات الاقتصادية الأساسية و الخيرات الطبيعية .

-4- بإمكان دول مجموعة " الكوميسا " توفير المناخ الملائم لخلق إقتصاديات قوية باستطاعتها تحقيق الأهداف التنموية المختلفة .

-5- لا تزال هناك العديد من التحديات والصعوبات التي تعتري الوصول إلى تحقيق الإندماج الاقتصادي والنقدي التام (إنشاء عملة موحدة) بين أعضاء " الكوميسا " .

-6- تُعدّ السوق المشتركة لشرق و جنوب إفريقيا " الكوميسا "، لبنة أساسية في إطار دعم و تفعيل أسس التكامل الاقتصادي على صعيد القارة الإفريقية ككل .



وانطلاقاً مما تقدّم، وبغية تفعيل هذا التكتل أكثر، فإنه يتوجب – حسب رأينا- الاهتمام بالنقاط التالية :

-1- تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول الأعضاء في الكوميسا.

-2- العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى أسوق الكوميسا .

-3- الإسراع في تطوير القطاع المصرفي و المالي بدول الكوميسا.

-4- التشدّد فيما يتعلق باحترام التزامات الدول المنصوص عليها في اتفاقية الكوميسا .

قائمة المراجع:

-1- سكينة بن حمود، مدخل لعلم الإقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009 .

-2- نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

-3- آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، جامعة باتنة، 2007.

-4- عماد محمد الليثي، التبادل الدولي، دراسة في منهجية و آليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002.

-5- محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

-6- ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، جامعة غرداية، العدد 03، 2008.

-7- أحمد الكواز، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 21، مارس 2009.

-8- إيهاب عبد الله عباس، أثر السوق المشتركة لدول شرق و جنوب إفريقيا " الكوميسا " في عملية التنمية في السودان، مجلة جامعة شندى، العدد 11، يوليو 2011.

-9- بابكر حامد الناير عيسى، أثر اتفاقية الكوميسا على الاقتصاد السوداني، على الخط: http://www.rakaiz.org/index.php (لوحظ يوم: 2014/10/4).


-10- Alemayehu Gedaa, and Haile Kebretb, Regional Economic Integration in Africa: A Review of Problems and Prospects with a Case Study of COMESA, JOURNAL OF AFRICAN ECONOMIES, VOLUME 17, NUMBER 3, online date 2 November 2007, un article disponible à l'adresse :
http://fsg.afre.msu.edu/aamp/seminar_1/Geda_Regional.pdf

-11- Sudhanshu Sharma, A perspective on economic integration in Africa ,un article disponible à l'adresse :
http://www.consultancyafrica.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1231:a-perspective-on-economic-integration-in-africa-part-1-&catid=87:african-finance-a-economy&Itemid=294 (visité le 29/09/2014)

-12- Trudi Hartzenberg, Regional Integration in Africa, Economic Research and Statistics Division, World Trade Organization, Staff Working Paper ERSD-2011-14, October 2011 , un article disponible à l'adresse http://www.wto.org/english/res_e/reser_e/ersd201114_e.pdf

-13- François Kabuya Kalala et Tshiunza Mbiye, COMMUNAUTÉS ÉCONOMIQUES RÉGIONALES :QUELLE STRATÉGIE D'INTÉGRATION EN RDC ?, un article disponible à l'adresse : http://www.ua.ac.be/objs/00280295.pdf. (visité le 29/09/2014).

-14- Traité de comesa, **ariticles 3-4-5**, disponible à l'adresse :
http://www.comesa.int/attachments/article/28/COMESA_Treaty.pdf

-15- Traité de comesa, **ariticle 61**, disponible à l'adresse :
http://www.comesa.int/attachments/article/28/COMESA_Treaty.pdf

-16- موقع الكوميسا على الأنترنت :

http://www.comesa.int (visité le 01/10/2014).



-17- Report on the harmonisation of agricultural policy for comesa countries, Le rapport est disponible à l'adresse : http://www.g77.org/pgtf/finalrpt/INT-98-K09-FinalReport.pdf.

-18- موقع " الهيئة الحكومية العامة للإستعلامات " بمصر على الرابط التالي :

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=468

-19- http://www.qiraatafrican.com/view/?q=701

-20- موقع وزارة الصناعة و التجارة المصرية على الرابط التالي :

http://www.mfti.gov.eg/agreements/komesa%20agreements.htm

-21- http://kenanaonline.com/users/AlaaMarei/posts/444049

-22-COMESA : database COMSTAT, en ligne:

http://comstat.comesa.int/ResourceCenter/Default.aspx?client=true